أيضاً توفير المال اللازم لعلي لإتمام مراسيم الزواج. وكل هذا حسب رأي مرجليوث على حساب يهود بني قينقاع وتشريدهم.

الحقيقة أن الوقت الذي تزوج فيه علي من فاطمة غير متفق عليه، ولكن ليس من المستبعد أنه بعد بدر[1]، وجاء في رواية أنه ربما كان في ذي القعدة من سنة اثنتين بعد وقعة بدر[2]. وذكر البخاري عن علي بن أبي طالب قوله: " أصبت شارفاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر، قال: وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفاً أخرى فأنختهما يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخراً لأبيعه، ومعي صائغ من بني قينقاع فأستعين به على وليمة فاطمة... "[3]. وواضح هنا أن استعداد علي للزواج من فاطمة ربما كان سابقاً لغزوة بني قينقاع بدليل أن أحد الصاغة من يهود بني قينقاع كان مع علي بن أبي طالب في غمرة استعداده لتجهيز حفل الزواج. ثم إن ابن سعد قدم أكثر من رواية عن صداق علي لفاطمة وليس في تلك الروايات أية إشارة لمغانم بني قينقاع أو نصيب علي منها بل إن أكثر روايات ابن سعد عن صداق فاطمة أنه درع من حديد قيمته أربعة دراهم[4]. وجاء في رواية واحدة فقط ربما تكون أقرب إلى الصواب أن علياً تزوج فاطمة فباع بعيراً له بثمانين وأربع مئة درهم[5]. لذلك فالأمر لا يحتاج إلى تجريد غزوة وحصار قوم وتشريدهم من أجل إتمام زواج

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ٢٥٤/٦.

(٢) انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١١٩/٢.

(٣) انظر: البخاري: الصحيح، ٨٣٧/٢ (حديث: ٢٢٤٦)، مسلم: صحيح مسلم، ٣/ ١٥٦٨ - ١٥٧٠.

(٤) انظر: ابن سعد: الطبقات، ٢٠/٨ - ٢١، والبيهقي: دلائل النبوة، ١٦٠/٣ - ١٦١.

(٥) ابن سعد: الطبقات، ٢١/٨.